

الرباط، 2021/01/21

بلاغ صحفي

" تعزيز النزاهة والوقاية من مخاطر الفساد في ظل جائحة كورونا" ندوة علمية عن بعد 2021/01/21

نظمت الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، بصفتها رئيسة الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد ندوة علمية عن بعد عبر تقنية المناظرة المرئية، حول موضوع "تعزيز النزاهة والوقاية من مخاطر الفساد في ظل جائحة كورونا"، وذلك يوم الخميس 21 يناير 2021.

خلال هذه الندوة، التي ترأسها السيد محمد بشير الراشدي رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، أكد المشاركون من ممثلي الدول العربية والخبراء الدوليين أن جائحة كورونا تنطوي بالإضافة إلى الأضرار الصحية على مخاطر من شأنها أن توسع رقعة الفساد، وأن هناك حاجة ماسة لتبني نهج قوي ومنسق لمكافحة الفساد على المستوى العالمي، لضمان وصول الدعم والتحفيز الاقتصادي في حالة الطوارئ إلى الفئات المعنية بطريقة شفافة وشاملة وفعالة. كما أثاروا بالمناسبة أهمية تحقيق التوازن بين النجاعة والراهنية في مواجهة الجائحة والوقاية والاحتراس من اتساع مساحات انفلات مظاهر الفساد.

واعتبروا أنه يمكن للإجراءات الاستثنائية لتدبير جائحة فيروس كورونا المستجد أن تسهم في اتساع رقعة الفساد، مستعرضين، في هذا الإطار، المخاطر التي تمثلها الإجراءات الاستثنائية لتدبير جائحة كورونا وما يمكن أن يترتب عنها من استفحال للفساد وآثاره على التنمية وتغطية حاجيات المواطنين، سواء تلك المرتبطة مباشرة بالجائحة، من خدمات طبية ومواكبة اجتماعية ودعم للاقتصاد، أو تلك المتعلقة بحاجياتهم اليومية وضمان الخدمات العمومية والرفاهية لكل المواطنين.

لقد كانت هذه الندوة فرصة للتفكير في السبل الكفيلة بمكافحة الفساد في ظل جائحة كورونا، وذلك بشكل استباقي، بالنظر إلى الاستعجال الذي فرض نفسه على الحكومة في تدبير الأزمة مما قد يترتب عن ذلك من تفتش للفساد، ومن عواقب على التنمية وعلى تغطية حاجيات المواطنين، خاصة منهم الأكثر هشاشة وحاجة للرعاية والمواكبة، مع تأثر الأنشطة الاقتصادية بتبعات الجائحة، مع دعوة الدول العربية إلى الاضطلاع بدور أكبر من أجل مكافحة الجائحة وإنعاش الاقتصاد، وفي الوقت ذاته تمكين هيئات مكافحة الفساد من القيام بأدوارها لضمان الشفافية في تنفيذ الإجراءات الصحية وأيضا للمساعدة في التخطيط وسرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة المساءلة.

وتندرج هذه الندوة في إطار تفعيل برنامج عمل الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، التي احتضنها المغرب في يناير 2020، لاسيما ما يتعلق منها بتنفيذ القرار الصادر عن هذه الدورة، والقاضي بعقد ورش عمل بصفة دورية لتبادل الخبرات والمعلومات وأفضل الممارسات الناجحة بشأن التنفيذ الأمثل لأحكام هذه الاتفاقية وعرض نتائج هذه الورش على دورات المؤتمر القادمة.